

واقع العقار الزراعي الجزائري في العهد الاستعماري 1930-1962

أ. قبيلي هوري:

جامعة مصر

لقد ارتبطت فكرة الاستعمار والاستيطان منذ الأزل بالأرض، ولم يشد الاستعمار في الجزائر عن هذه القاعدة، بل لا نبالغ اذا قلنا انه لم يعرف التاريخ استنزافا للأرض من طرف المحتل مثلما حدث في الجزائر طوال الحقبة الاستعمارية، حيث سعى الاستعمار في انتقال ملكية الأرض من الجزائريين إلى الأوربيين في ظرف وجيز محدثا تغيرا كبيرا في البنية التحتية الاقتصادية، بعدما حاول تفكيك كبرى الملكيات وأراضي العرش بعد الاحتلال مباشرة، للحصول على أكبر قدر من الأراضي بشتى الطرق ولأغراض الأسباب لضمان سلطته، وإعادة توزيعها على الكولون، وذلك بغية توفير الظروف المناسبة لاستقرار الأوربيين في الجزائر، محاولا بذلك ربط العنصر الأوربي بالأرض، وكان لزاما مصادرة الأراضي من أصحابها الأصليين باستغلال الظروف المعيشية الصعبة التي كان يمر بها الشعب الجزائري بسبب سياسات الإفكار المعتمدة للجزائريين، وكذلك مصادرة أراضي القبائل المنتفضة ضد الاستعمار، وبعد المصادرة يتم إعادة توزيعها على المعمرين عن طريق التنازلات إضافة إلى تخصيص القروض ووسائل العمل، والتسهيلات البنكية، وفوق كل ذلك إعفاء الكولون من دفع الضرائب، هذا الواقع ساهم على تركيز الأراضي الصالحة للزراعة الواقعة أغلبها في مناطق السهلية في أيدي الكولون، في وقت انكمشت فيه الثروة العقارية الجزائرية في المناطق الجبلية الوعرة والمجدبة والرديئة النوعية.

القطاع الزراعي بين العصرية والتقليد: ظل الطابع الزراعي مهيمنًا على إقتصاد المستعمرة بشقيه العصري والمتطور والتقليدي، الأول بيد الأوربيين الذين إستحوذوا على جل الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة، والتي وصلت إلى مليوني هكتار منها 900.000 هكتار مخصصة لزراعة الحبوب، تليها زراعة الكروم بـ 166.000 هكتار، كما استغلت السهول الغنية لزراعة لأشجار¹، فزراعة الكروم كانت من الزراعات المهيمنة على الإنتاج الاستعماري، وساهمت بقدر كبير في انتعاش الاقتصاد، وغطت العجز المسجل في

القطاعات الأخرى، حتى سنة 1933 حيث عرفت أولى هذه الزراعة الإستراتيجية، بعدما هبطت الأسعار إلى 94 فرنك للهكتولتر سنة 1934؛ للتراجع إلى 80 فرنك سنة 1935. تزامن ذلك مع أزمة إنتاج الحبوب، وتقلص صادرات الحلفاء؛ بسبب تراجع طلبات بريطانيا أول زبون لهذه المادة، مما أدى "برئيس لجنة الإستعمار والقروض الزراعية" إلى القول: «يمكننا القول أن الزراعة الجزائرية تمر بأزمة خطيرة تهدد كل إنجازات الإستعمار فكل منتجات الأرض من حبوب، خمر، زيت، وبكريات انهارت مؤشراتنا⁷ ! نعكس ذلك سلبيًا على الميزان التجاري؛ الذي لم يستطع إيقاف تصاعد كفة الواردات، مقابل التراجع الكبير في حجم الصادرات و تخفيض زبناء الجزائر لحصصهم من الصادرات الجزائرية. وإن كانت الأمور ستستقر في المرحلة الممتدة ما بين 1936 إلى 1942؛ إلا أن بعض المواد اختفت من السوق الخارجية بفعل المنافسة الشرسة؛ حيث أشار رئيس أرباب العمل الفرنسيين بالجزائر إلى إختفاء بعض المنتجات الجزائرية من الأسواق الخارجية؛ بفعل المنافسة الإسبانية والإيطالية واليونانية².

أما القطاع التقليدي فجمع الأغلبية الساحقة من الجزائريين، الذين زاولوا في معظمهم زراعة معاشية للإقتتات لا غير، في ظل واقع معيشي مزمري فرضته عدة ظروف عمقت من أزمة الزراعة الجزائرية؛ التي عانت تحالف ظروف عدة، طبيعية، وبشرية، واقتصادية، ساهمت كلها في ركود إنتاج هذا القطاع؛ من واقع تضاريسي يجعل الأرض في الجزائر جد قليلة ومنحصرة؛ إلى خصائص مناخية غير مساعدة، كقلة الأمطار، والإنجرافات التي شكلت أهم أسباب تناقص المساحات الصالحة للزراعة، بنسب مقلقة³، حتى وصلت نسبة الأراضي الصالحة للزراعة في الشمال الجزائري إلى نسبة 21% من مجموع المساحة أي ما يعادل 4.431.000 هكتار تحتل فيها الزراعات المعاشية أكبر المساحات: 79% مخصصة لزراعة الحبوب، وبمردود ضعيف 5، 88 قنطار في الهكتار، يقابله 22، 78 قنطار في الهكتار بفرنسا⁴.

وساهم ذلك في تعميق أزمة ركود القطاع الزراعي، وإن لم يكن بالإمكان إهمال عامل تركيز الأراضي الصالحة للزراعة في أيدي الكولون، كواقع إستعماري فرضته سلسلة الأزمات، خاصة في سنوات العشرينيات، بتدابير التصفية بالمزاد العلني، الناتجة عن إفراط الفلاحين الجزائريين في الإستدانة من المعمرين واليهود. أضف إلى ذلك

صورت تطبيق عمليات التسليم
في عوامل القمح والمجاعة في
التيارات ومصادرتها، وتقضي اليه
الصلاح البسيط رهينة المربيين
البنين أو وسائل الانتاج. وكان
هذا في حالة ما إذا لم يكن تحت
في هذه الحالة رد الدين؛ فيتم
شكلت هذه الفئة سنة 1914 حو
وكان من بين 332.000
الذين كان بإمكانهم توجيه إلى
محاصيلهم للإستهلاك المحلي
الجزائري المغلوب على أمره
فكانت ظلت محدودة جد
الريفية "rurale dévalorisation"
1954، كانت حصة الجزائر
8.87% من طبقة الفلاحين
تتباين معدلات الدخل الف
مقابل 780.000 فرنك للمع
هذا التباين يظهر من
بالنسبة للجزائريين بـ 300
أضعاف. ذلك لإعتماد الك
بغض النظر عن الإمكانيات
والإستفادة من القروض⁶،
مسألة الإكتفاء الذاتي.
وبالمقابل تطورت زرا
1940، لتتكشف هذه المس
المجلة المغاربية للدراسات التاريخية

حصرو وتضييق عمليات التسليف والاستدانة من البنوك والصناديق الفلاحية، إضافة إلى عوامل القحط والمجاعة في سنوات: 1920، 1922، 1924، التي ساهمت في انتقال الملكيات ومصادرتها، وتقشي البطالة الخانقة؛ وتدني الأجور؛ والهجرة إلى المدن. وبقي الفلاح يسيطر رهينة المرابيين الذين فرضوا فوائد قد تصل من 5 إلى 10٪ لإقتناء البذور ووسائل الإنتاج. وكان المحصول يوزع بين الإستهلاك والبذر ودفع الضرائب، مما جعله في حالة ما إذا لم يكن تحت رحمة السنين العجاف من جفاف وجراد؛ فلا يستطيع في هذه الحالة رد الدين؛ فيتم حجز أملاكه؛ ليتحول إلى مجرد خماس أورياع. وقد شكلت هذه الفئة سنة 1914 حوالي 30٪ من الفلاحين الجزائريين.

وكان من بين 532.000 من ملاك الأراضي بمساحات متفاوتة، لا يتجاوز عدد الذين كان بإمكانهم توجيه إنتاجهم نحو السوق حوالي 25.000، أما الباقي فخصصوا محاصيلهم للإستهلاك المباشر. ويبين ذلك ضعف وسائل الإنتاج لدى الفلاح الجزائري المغلوب على أمره، الذي عانى من قلة الوسائل التي تمكنه من تطوير إنتاجه؛ فالمكننة ظلت محدودة جدا لدى الجزائريين، وتشير إحصائيات "دوائر الترقية الريفية" *Section d'amélioration rurale*، أنه تم توزيع حوالي 19.509 جرار سنة 1954، كانت حصة الجزائريين من ذلك 418 جرار فقط، رغم أنهم كانوا يشكلون 8.87 ٪ من طبقة الفلاحين، مقابل 12.2 ٪ فقط من الأوروبيين، بذلك كان لزاما أن تتباين معدلات الدخل الفردي السنوي، بحوالي 22.000 فرنك للفلاح الجزائري مقابل 780.000 فرنك للمعمر الأوربي⁵.

هذا التباين يظهر من خلال مقارنة مستويات مداخل الإنتاج المقدرة في الهكتار بالنسبة للجزائريين بـ 12.300 فرنك، مقابل 46.000 عند الكولون، أي الزيادة بأربعة أضعاف. ذلك لإعتماد الكولون على الزراعات المكثفة (الكروم، الحوامض، البكرات)، بغض النظر عن الإمكانيات التقنية والعلمية، وعامل الإستحواذ على الأراضي الخصبة، والإستفادة من القروض⁶، إضافة إلى التقسيم الغير عادل لأنواع الزراعات أو عدم مراعاة مسألة الإكتفاء الذاتي.

وبالمقابل تطورت زراعة الكروم من 226.000 هكتار إلى 400.000 ما بين 1930 إلى 1940؛ لتتكتمش هذه المساحات إلى 367.000 هكتار مع بداية ثورة التحرير، بسبب

الزراعة الإستراتيجية، بعدما لتراجع إلى 80 فرنك سنة 1940. ودرت الحلفاء؛ بسبب تراجع لجنة الإستعمار والقروض، تهر بأزمة خطيرة تهدد كمور، زيوت، وبكرات، التي لم يستطع إيقاف تصاعد نمو تخفيض زينة الجزائر. تستقر في المرحلة الممتدة ما ق الخارجية بفعل المنافسة إلى إختفاء بعض المنتجات الإيطالية واليونانية². الجزائريين، الذين زاولوا في مزرعي فرضته عدة ظروف، ف عدة، طبيعية، وبشرية، تضاريسي يجعل الأرض مساعدة، كقلة الأمطار، حة للزراعة، بنسب مقلقة³.

جزائري إلى نسبة 21٪ من بها الزراعات المعاشية أكبر 88.5 قنطار في الهكتار، ونسبهما فيق بمقارنتها. ولم يكن بالإمكان إهمال كواقع إستعماري فرضته كية بالتراد العلني، الناتجة بين واليهود. أضف إلى ذلك

بعد ثورة المقراني، إلا أن في الفترة
111.863 هكتار أي 5% من ممتلكات
ضلت ضعيفة مقارنة مع الف
الجزائريين 2.2337.000 هكتار،
ذلك استرجع الجزائريين ما بيع
إطار الانتقال الأراضي عمليات
استحواد

السنة	1942
المساحة بالهكتار	7282
السنة	1952
المساحة بالهكتار	5477

أما في الفترة الممتدة ما
وانتقالها من الأوربيين إلى الج
صادرة عن جبهة التحرير، والتي
على تركها عنوة.

عملية انتقال الأراضي

السنة	1951	1953
المساحة	923	418

- استصلاح الأراضي
للزراعة في الجزائر منذ نهاية
خاصة إذا علمنا أن الأراضي التي
ساهمت عوامل التآكل والإن
إضافة إلى دور الاستعمار في إت
إلى أعمال الهضاب، وكانت إلى

عوامل عدة وتوجهات إستراتيجية جديدة، ورغم ذلك ظلت الخمور أولى الصادرات
بمعدل 16 مليون هكتولتر سنويا، لينخفض الإنتاج بعد ذلك طوال سنوات الثورة. إن
هذا الخيار الإستعماري في تطوير وتعميم الكروم التي كانت تحتل أجود وأكبر
المساحات، ولا ينتفع بها الجزائريين - حيث كان لا يستهلكها 90% من السكان⁷، قابله
انحصار زراعة الحبوب مما أدى إلى ظهور نتائج اجتماعية خطيرة: كعامل سوء
التغذية؛ وعدم تحقيق الإكتفاء الذاتي من مادة الحبوب إستراتيجية، في ظل
الإنفجار السكاني، والزحف المستمر نحو المدن، أدى إلى تفشي البطالة بشكل رهيب.

أما النشاط الرعوي، فتعرض لعملية الإزاحة من الثل، وشم الدفع به جنوبا؛ بفعل
إنحصار وسلب أراضي المراعي؛ وتناقص نقاط الماء الضرورية للنشاط الرعوي. الشيء الذي
أثر سلبا على هذا النشاط الأساسي؛ حيث تراجع عدد قطعان الغنم من 8.200.000 رأس ما
بين 1871، 1880، إلى 4.500.000 رأس سنوات 1945/1954⁸. ففي نصف قرن تناقص عدد
الأغنام بالنصف، وإنتاج الحبوب بنسبة 20%؛ وكان ذلك ينذر بوقوع إنفجار كبير لا
محالة؛ خاصة أن هذه السياسة الإستعمارية التسلطية العمياء مست مختلف فئات الشعب
الجزائري؛ فالحالة السيئة لقبائل البو الرحل المحترفين لتربية الحيوانات؛ أرغمتها على
تغير نمط معيشتها ببحثها عن مصادر معيشية أخرى؛ فأدى بها هذا الواقع إلى الإستقرار
النهائي؛ وهذا ما يفسر التراجع المسجل في النشاط الرعوي.

لقد حاول المستعمر تحميل الفلاحين البسطاء مسؤولية أزمة الزراعة الجزائرية،
بعد إنكماش زراعة الحبوب، وإنخفاض مردود الهكتار؛ بتهم ملفقة كالقدرية، والخمول،
وعدم القدرة على التكيف مع التقنيات الحديثة، لكن السبب الرئيسي لهذا الركود -
كما أبرزنا- يعود إلى نهب وسرقة الأراضي، والنظام الغير عادل في تقسيم القروض،
والذي كان يحرم الفلاح الجزائري من أي دعم مالي؛ الذي يستحيل معه إستعمال
الوسائل والتقنيات الحديثة⁹. وكان فرنسا كانت تعمل كل ما بوسعها لإبقاء الأمور
على ما كانت عليه؛ لكن أحداث الثورة سوف تضطرها إلى إجراء عدة إصلاحات مست
هذا القطاع لكنها جاءت متأخرة.

سياسة مصادرة الأراضي: لقد عمدت السلطات الاستعمارية إلى سياسة مصادرة
الأراضي مباشرة بعد الاحتلال وإن كان ذلك سيتكثف بعد الثورات الشعبية، خاصة

بعد ثورة المقراني، إلا أن في الفترة مابين 1961/1941 زادت المساحة المغتصبة بحوالي 111.863 هكتار أي 5% من ممتلكات الجزائريين بمعدل سنوي بلغ 6000 هكتار إلا أنها ضلت ضعيفة مقارنة مع الفترات السابقة، ففي فترة قرن وثلاثين سنة فقد الجزائريين 2.2337.000 هكتار، أي ثلث المساحة الصالحة للزراعة وعلى النقيض من ذلك استرجع الجزائريين ما بين 1961/1877 من الاوربيين حوالي 987443 هكتار في إطار الانتقال الأراضي عمليات البيع والشراء.

استحواذ المعمرين على الأراضي مابين 1961/1942.¹⁰

السنة	1942	1943	1944	1945	1946	1947
المساحة بالهكتار	7282	5017	4275	6812	9339	9600
السنة	1952	1953	1954	1955	1956	1957
المساحة بالهكتار	5477	7507	6577	3808	978	338

أما في الفترة الممتدة ما بين 1961/1951 فقد تناقصت عمليات تحول الملكيات وانتقلها من الاوربيين الى الجزائريين، مقارنة مع الفترات السابقة وذلك لتعليمات صادرة عن جبهة التحرير، والتي تمنع عمليات بيع وشراء العقارات للاوربيين لإرغامهم على تركها عنوة.

عملية انتقال الأراضي الى الجزائريين عبر عمليات البيع بالهكتار.¹¹

السنة	1951	1953	1954	1956	1957	1958	1959	1961
المساحة	923	418	0571	596	597	985	911	616

- استصلاح الأراضي: لقد ظهرت مشكلة تقلص رقعة الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر منذ نهاية القرن التاسع عشر، بفعل عوامل طبيعية وبشرية عدة؛ خاصة إذا علمنا أن الأراضي الخصبة تشكل نسبة 3% من مجموع مساحة الجزائر. وقد ساهمت عوامل التآكل والإنجراف المتواصل للأراضي في إنكماش الأراضي المزروعة، إضافة إلى دور الاستعمار في إتلاف الكثير من الغابات؛ لتمديد زراعة الحبوب التي وصلت إلى أعالي الهضاب، وكانت الجزائر تخسر سنويا 40.000 هكتار من الأراضي الصالحة

للزراعة أي نسبة 0.4% 2 ، الشيء الذي كان يشكل خطرا على مستقبل القطاع الزراعي.

ولذلك حاولت فرنسا حل هذا المشكل بالإعتماد على عمليات التشجير. منذ سنة 1945؛ حيث تعهد الحاكم شاتنيو Chataigneau بمعالجة 50.000 هكتار سنويا¹³، وكان المخطط الرباعي (1956/53) قد تعهد بإستصلاح 29.000 هكتار منها 8.500 هكتار تخصص للتشجير. كما اقترح "Manjouz" المسؤول في الحكومة العامة مخططا يعد بإمكانية معالجة 12.8 مليون هكتار على المدى الطويل، و 3.2 مليون للزراعة، و 3.2 مليون للتشجير. ولكن كان من المستحيل تطبيق هذا المخطط رغم أهميته لأن الحصة المخصصة لإستصلاح الأراضي الزراعية كانت ستكلف وحدها 12.4 مليار فرنك للعتاد الميكانيكي، و 15.4 مليون كأجور لليد العاملة تشرف على وحدات الدفاع وحماية الأراضي "Défenses et restauration de sols"، التي تعهدت بإنجاز المشروع بتوزيع 300.000 هكتار. ولأجل هذا لم ير هذا المشروع الضخم النور. وحتى الأراضي التي تم إستصلاحها في آخر سنوات للثورة لم تتجاوز 35.000 هكتار حتى سنة 1961¹⁴.

ولقد وعد مشروع قسنطينة بتشجير 18.000 هكتار، إلى جانب التعهد بآلية المجهودات السابقة، لكن اشترط المخططون أن يكون ذلك مرهونا بتوفير الظروف الملائمة؛ خاصة مع تناقص عدد الأعوان الغابيين، وكذلك خطورة وصعوبة إنجاز هذه الأعمال لأسباب أمنية¹⁵.

أما في ما يخص عمليات توزيع الأراضي في إطار نشاطات صندوق الحصول على الملكية والاستغلال الزراعي CAPER، ورغم أنه إستطاع تجميع 20.000 هكتار، لكن حالة اللأمن أخرت أعمال التهيئة الضرورية (بناء المزارع، والطرق) وتأخرت عملية إستصلاح الأراضي ومحاربة الإنجرافات والتشجير؛ حيث ظلت وتيرة الإستصلاح ضعيفة بحوالي 35.000 هكتار سنويا، في الوقت الذي كان من المفترض أن تتجاوز 60.000 كل سنة، وعمليات التشجير هي الأخرى كان من المخطط لها أن تتجاوز 10.000 هكتار كل سنة؛ لكنها لم تتعدى أبدا معدل 3.000 هكتار سنويا.

وكان من المفترض أن يتم توزيع 250.000 هكتار على بعض العائلات الجزائرية، وذلك ليس على شكل هبة كما أشيع بل بعملية البيع بالتقسيط، ولذلك كانت النتائج مخيبة للآمال، فلم يتم توزيع إلا 41.000 هكتار استفادت منها 1.800 عائلة. وعملت جبهة التحرير الوطني دورا كبيرا في إفشال المشروع بدعوتها للجزائريين للإمتناع عن إستلام حصصهم من هذه الأراضي لكي لا يشاركوا في إنجاح المشروع الإصلاحي ضمن النظام الاستعماري¹⁶.

إن هذه المشاريع رغم جراتها لم تلق تجاوبا من طرف الجزائريين، الذين رأوا فيها مجرد وعود كاذبة، بعد ما استطاعت جبهة التحرير الوطني تعبئتهم ضد هذه المشاريع الدعائية، كاشفة النقاب عن النية المبيتة من وراء كل ذلك.

- إعادة توزيع الأراضي: إن مسألة توزيع الأراضي من أكبر المشاكل التي أرادت فرنسا إعادة النظر فيها بما أنها كانت تمثل أهم مظهر من مظاهر الإستعمار والإستيطان بالجزائر؛ ولأنه كان من شأنها أن تحدث تغييرا كبيرا في البنية الإجتماعية والإقتصادية؛ وتقسيم بشكل مباشر طبقة ملاك الأراضي. فلذلك كانت تعتبر المسألة تحديا لطبقة المعمارين التقليدية؛ بما أن كل المحاولات السابقة التي كانت ترمي للإصلاح الزراعي، وتوزيع الأراضي باعت بالفشل؛ كما كان الشأن مع قانون "مارتن" *La loi Martin* سنة 1942 الذي لم يعرف النور أبدا.

ونظرا لأهمية الموضوع قررت حكومة "مولي" *Mollet* عن طريق وزيرها المقيم "لاكوست" *Lacoste* "إعادة توزيع الأراضي، وحددت الملكيات الفردية الخاصة بـ 50 هكتارا، مع امكانية زيادة 20 هكتار لكل فرد وريث من العائلة. وثم تحديد ملكيات شرطيات ذات الأسهم بـ 100 هكتار. ذلك كله من أجل تحقيق العدالة على الملكية والاستغلال الزراعي *Caisse D'accession à la Propriété et L'exploitation rurale* الذي أخذ على عاتقه شراء الأراضي بالتراضي من ملاكها الأوروبيين، ثم تقسيمها إلى عدة قطع بعدما تم تجهيزها بالتجهيزات الضرورية، وليتم بعد ذلك تسليمها للعائلات الجزائرية¹⁷؛ وكان من المفترض أن يستفيد من ذلك حوالي 15 إلى 20 ألف عائلة جزائرية.

را على مستقبل القطاع
عمليات التشجير، ابتداء
بمعالجة 50.000 هكتار
لاح 29.000 هكتار سنويا،
المسؤول في الحكومة
على المدى الطويل، و9.6
نيل تطبيق هذا المخطط
ية كانت ستكلف وحدها
يد العاملة تشرف عليها
، التي تعهدت بعد
شروع الضخم النور أبدا؛
م تتجاوز 35.000 هكتار
إلى جانب التعهد بإتمام
مرهونا بتوفير الظروف
طيرة وصعوبة إنجاز هذه
ت صندوق الحصول على
رق وتأخرت عملية
وتيرة الإستصلاح
المفترض أن تتجاوز
طط لها أن تتجاوز
سنويا.

وكما كان منتظرا لقي المشروع عدة صعوبات في تطبيقه : فقد امتنعت بعض الشركات الزراعية من الردوخ للأمر الواقع مثل الشركة الجزائرية «Compagnie genevoise» التي أن أرغمت على ذلك عنوة بعد صدور أمر بنزع ملكياتها في جويلية 1956. فعلى إثر ذلك تم تجريدها من 66.000 هكتار من مجموع ملكياتها، تم تعويضها بمبلغ قدره 758 فرنك للهكتار، وهو كما نرى مبلغ ضخم، كما تم نزع 885 14 هكتار من شركة أخرى¹⁸، ولم يمس نزع الملكيات إلا الأراضي المسقية.

حتى سنة 1961 تم الحصول على 10% فقط من أراضي التي تعود ملكيتها الأوروبيين، وبقيت عدة شركات وتعاونيات أوروبية دون أن تمسها هذه الإجراءات كشركات «Société Anonymes»، شركة «مزارع كيروليس» James Kéroulis "Chapeau du Gendarme"، التي كان يمتلكها "الإقطاعي" الكبير بورجود¹⁹ Borgeaud.

الملاحظ أن تلك الأراضي التي تم الحصول عليها - وبشتى الوسائل - من طرف الصندوق حتى سنة 1961 يمكن اعتبارها سببا مباشرا لتطور الأوضاع السياسية والعسكرية، فأغلب تلك الأراضي كانت تقع في مناطق غير آمنة؛ يسيطر عليها جيش التحرير الوطني؛ والتي لم يتمكن الجيش الفرنسي من توفير الأمن والاستقرار في أرجائها، وذلك كله بغض النظر عن إمكانية إستغلالها²⁰.

إن سياسة "صندوق الحصول على ملكية CAPER" تؤكد واقع الإستعمار بطابعه العنصري؛ الذي راعى بالدرجة الأولى مصالح الأقلية الأوروبية وملاك الأراضي الذين وجدوا في ذلك فرصة للتخلص من أراضيهم، فلا يمكن الزعم بعد هذا أن نشاط هذا الصندوق لبي تطلعات واحتياجات الجزائريين؛ فقد ظل عدد المستفيدين من برنامجه عددا لا يذكر إطلاقا؛ وجرى بطريقة خاضعة لمعايير سياسية جد ضيقة؛ حيث منحت الأولوية لقدماء المحاربين في صفوف الجيش الفرنسي؛ ليليهم معطوي وضحايا الحرب العالمية، وفي نهاية القائمة الحاملين لشهادات في التكوين الزراعي وشهادة التعليم الابتدائي.

من كل هذا نلمح النية المبيتة من هذه العملية التي كانت تسعى لضمان ولاء فئة من الجزائريين، واستعمالها كقوة ثالثة في مواجهة جبهة التحرير الوطني. ولكن حالة اللامن عرقلت أعمال هذا الصندوق؛ فحسب تقرير قدمته إدارة الصندوق اعترف باستحالة العمل في مساحات قدرت بـ 83.000 هكتار، كما كان العمل جاريا بخطى بطيئة جدا في 29.000 هكتار أخرى. أما العمل الطبيعي فلم يتم إلا في مناطق لا تتعدى 18.000 هكتار. ودائما حسب نفس التقرير حدثت عدة حوادث أعاققت سير أعمال الصندوق، بعدما تم تسجيل 17 قتل، وعدد كبير من الجرحى حتى جانفي 1957، إضافة إلى إختطاف سبعة عمال إلى جانب 5 جنود مكلفين بالحماية، ففي ضواحي سطيف لوحدها قتل أربعة عمال وجرح أربعة آخرون²¹.

وظلت عملية توزيع الأراضي تنتظر التنفيذ، فرغم أن الصندوق وفر 2.000 مزرعة حتى سنة 1960؛ لكن لم تستفد منها سوى 500 عائلة ويبدو أن نشاطات جبهة التحرير منعت كل محاولات إعادة التوزيع وبالتالي لقي الإصلاح فشلا ذريعا لا من جهة الحصول على الأراضي، ولا بالنسبة لعمليات التوزيع. كما لا يمكن كذلك إغفال دور نفوذ الأقدام السوداء في الحزب الراديكالي، أحد أحزاب الائتلاف الحكومية، الذي ظل يقف موقفا متصلبا ورافضا لأي محاولات نزع الملكيات؛ وبالتالي كما نرى سعى كل طرف من جهته وبطريقته لإفشال المشروع، المعمر من جهتهم وجبهة التحرير من جهة أخرى، وبالتالي كان وهم الإصلاح الزراعي فشلا ذريعا.

ويظهر أحد أهم أشكال مقاومة الجزائريين لهذه الإصلاحات، الحيلولة دون تحول ملكيات العقارات والأراضي؛ وانتقالها من الأوربيين إلى الجزائريين طول فترات الثورة مقارنة مع الفترات السابقة؛ ولا يمكن تفسير ذلك إلا بامتثال الشعب الجزائري لقرار جبهة التحرير الوطني.

جنول يمثل توزيع الأراضي بين القطاعين العصري والتقليدي سنة 1954

الأوروبيون		الجزائريون		عدد الهكتارات
المساحة/هكتار	عدد الملكيات	المساحة/هكتار	عدد الملكيات	
40.000	8000	1850.000	391.000	20 هكتار

البيانات الطلابة

209.000	7000	3013.000	118.000	من 10 إلى 50 هكتار
306.000	4000	1.225.000	17400	من 50 إلى 100 هكتار
1.202.000	5000	1.108.000	5000	من 100 إلى 500 هكتار
963.000	900	414.700	600	500+ هكتار
27.209.900	24.900	7.612.000	532.000	المجموع

Source : R. Aron., *Les origines de la guerre d'Algérie*, Fayard 1962. p 214

الإحالات:

- 1- Nouschi, André, *Algérie amère 1914/1992*, Paris, 1995, la maison des sciences de l'homme. p 19.
- 2-D. Lefeuvre, *Chère Algérie*, paris, 1997, société française d'histoire d'outre mer . p.p 42-43.
- 3- Ibid., p 50.
- 4- Gendarme, René., *L'Economie de l'Algérie, sous développement et politique de croissance*, Paris, 1959, Armand Colin., p 78.
- 5- Ibid. p 80.
- 6- Ibid. p 225.
- 7- Mesli Mohamed Eleys ., *les origines de la crise agricole en Algérie*, Alger, 1996 , Dahleb, , p172.
- 8- Opperman, Thomas, *le problème Algérien* , paris, 1961, François Maspero, p 53.
- 9- Egretand, Marcel., *réalités de la nation Algérienne*, Paris, 1961, édition sociale, p 101.
- 10 - Mesli , Op .cit, Mesli , p134
- 11 Ibid., p137
- 12- Elsenhans op. cit., p600.
- 13- Ibid., p601.
- 14- Idem.
- 15- DGGA., Direction du plan : *Le plan de Constantine*, Alger, 1960, p228.
- 16- Droz Bernard et Lever Evelyne ., *Histoire de la guerre d'Algérie*, Paris, seuil, 1995, p274.
- 17- DGGA., plan de Constantine , op.cit p 217.
- 18- H. Elsenhans., op.cit, p623.
- 19- Ibid., p623.
- 20- Ibid ., p 279.

21- بن شنهو عبد اللطيف، المرجع السابق ص 287.